الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية

كلية العلوم الإدارية والمالية

الجامعة الملكية للبنات

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 11 – 13 مايو 2014

HC031-C1-R031

جدول المحتويات

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم 8

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....13

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 20

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة.....26

6. الاستنتاج 31

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2014

1. عملية مراجعة البرامج في الكلية

1.1 إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل الحاجة إلى تلبية نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة الخارجية للجودة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهم إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخرِّيجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال المعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية والتحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخرِّيجين**

الخرِّيجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج.

وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم (1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

2.1 عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية في الجامعة الملكية للبنات

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية في كلية العلوم الإدارية والمالية من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في تاريخ 11–13 مايو 2014 لغرض مراجعة البرامج التي تطرحها الكلية، وهي: برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية؛ برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية؛ وبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية.

ومن ثمَّ يقدم هذا التقرير وصفًا لعملية مراجعة البرامج في الكلية التي قامت بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراجعة لبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي والملاحق التي قدمتها الجامعة الملكية للبنات، والوثائق المساندة الإضافية التي تم توفيرها خلال الزيارة الميدانية، إضافة إلى المقابلات والمشاهدات التي تمت أثناء الزيارة.

لقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب بإخطار الجامعة الملكية للبنات في 24 أكتوبر 2013 بأنها سوف تخضع لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية في كلية العلوم الإدارية والمالية إلى جانب زيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها خلال 11–13 مايو 2014. واستعدادًا لهذه العملية، قامت الجامعة الملكية للبنات بعملية تقييم ذاتي لكافة البرامج الأكاديمية بالكلية؛ قدمت على أثرها تقارير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في الموعد المتفق عليه لهذا الغرض في 10 مارس 2014.

شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في المجال الأكاديمي لبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية، وفي التعليم العالي ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛

(ii) التحليل المُستمَد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخرِّيجين، وأرباب العمل)؛

(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة و تم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

هذا، ومن المتوقع أن تستفيد الجامعة الملكية للبنات من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ وذلك من أجل تعزيز وتدعيم برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق الجامعة الملكية للبنات أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، يتوجب على الجامعة الملكية للبنات أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين للاستجابة لهذه التوصيات.

هذا، وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها للجامعة الملكية للبنات على الطريقة المتعاونة التي ساهمت فيها في عملية مراجعة البرنامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية في برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية بهذا الخصوص.

3.1 نبذة عامة حول كلية العلوم الإدارية والمالية

تأسست الجامعة الملكية للبنات في عام 2002، كأول جامعة خاصة في مملكة البحرين مخصصة بشكلٍ أساسي لتدريس الإناث. وقد بدأت كلية العلوم الإدارية والمالية في قبول الطالبات في شهر أكتوبر 2005، وقد تخرجت الدفعة الأولى فيها في عام 2009. وقد كانت برامج الشهادة الجامعية الأولية مُصمَّمة ابتداءً بالتعاون مع جامعتيْ ماك جل (McGill University) في كندا، وجامعة ميدلسكس (Middlesex University) في المملكة

المتحدة. ومؤخـــرًا، تم توقيع مذكرة تفاهـــم مع جامعة ويســـت فرجينيا (West Virginia) فـــي الـــولايـــات المتـــحدة الأمـــريكية، وكليـــة روشـيـــل لإدارة الأعـــمـــال (La Rochelle Business School) Ecole Superieure de Commerce de La) (Rochelle في فرنسا.

والهدف الأساسي لكلية إدارة الأعمال والعلوم المالية هو إعداد الطالبات للقيام بوظائف احترافية وإدارية فعَّالة في عالم الأعمال. ويشمل هذا الإعداد تطوير قابليتهن على التفكير النقدي، ودمج معرفتهن في تخصصات مختلفة، ومدى استفادتهن من النظريات الراهنة في التعامل مع المشكلات العملية في مجال الأعمال. ومن المتوقع أن تُصبِح الطالبات قادرات على مواجهة المخاطر، والعمل ضمن فريق عمل واحد، وتطوير مهاراتهن لقيادة الآخرين.

وتطرح كلية إدارة الأعمال والعلوم المالية حاليًا ثلاثة برامج للدراسة الجامعية الأولية، هي:

- برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية.
- برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية.
- برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية.

4.1 نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية

برنامج بكالوريوس بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية هو أحد البرامج الثلاثة التي تطرحها كلية العلوم الإدارية والمالية. وقد بدأت الدفعة الأولى من الطالبات دراستهن في البرنامج في شهر أكتوبر 2005. ووقت تسلُّم تقرير التقييم الذاتي (الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2013–2014) كانت هناك 153 طالبة ملتحقة في البرنامج؛ منهن 105 طالبات بحرينيات ، و46 طالبة من دول مجلس التعاون الخليجي. وإضافة إلى خدمات التسجيل المُقدَّمة على مستوى الجامعة، يتلقى البرنامج دعمًا من اثنيْن من الموظفين الإداريين، و14 عضو هيئة تدريس؛ 12 منهم مُعينين بدوام كلي. وأعضاء هيئة التدريس هم جميعًا من حَمَلة شهادة الدكتوراه أحدهم بدرجة أستاذ، وستة أساتذة مشاركين، وسبعة أساتذة مساعدين. كما يشارك أعضاء هيئة التدريس في تدريس ودعم البرنامجيْن الآخرين (برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية، وبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية).

كما أنَّ برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية يتم تدريسه على مدار أربع سنوات. والمقررات الدراسية التي تُقدَّم فيه خلال السنتيْن الدراسيَّتيْن الأولى والثانية هي مقررات مشتركة بين برامج البكالوريوس الثلاثة التي تطرحها الكلية، وتهدف إلى تعريف الطالبات بجميع تخصصات إدارة الأعمال، في حين يركِّز المنهج الدراسي في السنتيْن الدراسيَّتيْن الثالثة والرابعة أكثر على الصيْرفة والمالية. كما يُستكمل البرنامج بدراسة سبع مقررات حرة في الآداب؛ تتيح للطالبات الفرصة لاكتساب معرفة أوسع في تخصصات متنوعة، من بينها التاريخ.

5.1 ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخرِّيجين	مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوفٍ
الاستنتاج العام	**جدير بالثقة**

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.2 هناك نصوص واضحة تعبِّر عن الرسالة، والأهداف، والغايات على مستوى الجامعة الملكية للبنات، والتي تحاذي إطار العمل الأكاديمي للبرنامج. وتعكس أهداف وغايات البرنامج الهدف العام للجامعة في تخرِّيج طالبات "يمتلكن المهارات الأساسية المطلوبة؛ من أجل حياة مُنتجة وشخصية" والهدف الأساسي لكلية العلوم الإدارية والمالية المتمثل في إعداد الطالبات لممارسة وظائف احترافية وإدارية فعّالة في عالم الأعمال. ولجنة المراجعة تقدِّر أن أهداف البرنامج تعكس رؤية ورسالة الجامعة في تزويد الخرِّيجات بقدرات قيادية وتفكير نقدي بالإضافة إلى الهدف الأساسي للكلية وهو: إعداد الطالبات لممارسة وظائف احترافية وإدارية فعَّالة في عالم الأعمال.

2.2 برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية هو برنامج يتمُّ تدريسه خلال أربع سنوات. ويستخدم البرنامج نظام المعدل العام الأمريكي للدرجات، والذي يوجه فعاليات تعلُّم الطالبات، والتقدم الزمني اللازم لتحقيق أهداف ومخرجات تعلُّم البرنامج المطلوبة. وبحلول العام الدراسي 2013–2014، ازداد عدد الساعات المعتمدة من 120 إلى 132 ساعة معتمدة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ هذا التغيير يضمن أن المنهج الدراسي للبرنامج يتطابق مع المناهج الدراسية للبرامج في الجامعات العالمية الأخرى. كما يشتمل البرنامج على 21 ساعة معتمدة من خلال سبعة مقررات آداب حرة مطلوبة. والمنهج الدراسي لبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية ووحداته الدراسية مُعدٌّ بطريقة تتقدم الطالبات من خلالها من المستوى الأساسي إلى المستوى المتقدم في التخصص. ويُقدِّم للطالبات إطار عمل نظري حديث، إضافة إلى أدوات وتقنيات تحليلية متنوعة تمكنهن من إدارة فعاليات متنوعة في عالم الصيْرفة والمالية. كما أنَّ هناك تدرُّجًا منطقيًّا ومتجانسًا بين المقررات الدراسية عبر السنتيْن الدراسيَّتيْن . أما التوازنُ بين النظرية والممارسة فيتحقق من خلال استخدام مقرر التدريب العملي (BUS399) ومقررات مثل الأموال والصيْرفة (BUS360)، وطرق التقييم مثل استخدام تحليل دراسات الحالة، كما

لوحِظ في مفردات مختلف المقررات الدراسية. ولجنة المراجعة تقدِّر التدرج المنطقي والمتجانس في المقررات الدراسية عَبر السنوات الدراسية ومن خلال التوازن بين النظرية والممارسة.

3.2 برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية هو أحد البرامج الثلاثة التي تطرحها كلية العلوم الإدارية والمالية. والمقررات الدراسية التي تُقدَّم في السنتيْن الأولى والثانية، وهي مقررات مشتركة بين برامج البكالوريوس الثلاثة، وتهدف إلى تعريف الطالبات بجميع تخصصات إدارة الأعمال كالتسويق، والمالية، والإدارة. وبالإضافة لذلك، وخلال السنتيْن الأولى والثانية، فإن مقررات الاقتصاد، والرياضيات، والإحصاء، وإدارة المعلومات تزود الطالبات بأدوات ومهارات دراسية للالتحاق بمقررات عالية المستوى في السنتيْن الدراسيَّتيْن الثالثة والرابعة. وخلال هاتين السنتيْن، تحضر طالبات البرنامج مقررات دراسية متخصصة تركز – بشكل أكثر – على الجوانب المتعلقة بالصيْرفة والمالية. ويتم الحصول على تخصص الصيْرفة والمالية من خلال سلسلة من المقررات المُركَّزة كالإدارة، والمحاسبة، والقانون التجاري، وتمويل الشركات وأسواق رأس المال، والمؤسسات، والأموال والصيرفة، ومشروعات الأعمال الكبيرة، والتجارة العالمية والمالية، وإدارة البنوك التجارية، والمشتقات والمخاطر، والاستثمار وإدارة المحافِظ، والإدارة المتقدمة للبنوك التجارية. كما أنَّ هناك ستة مقررات اختيارية يجب على الطالبة اختيار اثنين منها لدراستها، وهذه المقررات تقدِّم قدرًا مناسبًا من المهارات المعرفية لبرنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية. وعلى الرغم من أنَّ محتوى المقررات الدراسية، وكما تعكسه المادة الدراسية التي تُدرَّس، مُرضٍ، فإن بعض المقررات، ومنها مثلا مقرر الإحصاء 1 (BUS211) ومقرر الإحصاء 2 (BUS212)، ومقرر إدارة العمليات (BUS325) ومقرر الاستثمار وإدارة المحافِظ (BUS411) بحاجة للمزيد من التطوير والتعزيز؛ من أجل تلبية مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، وأن يكون المحتوى ملائمًا لمدة دراسة المقرر ومستواه. وتوصي لجنة المراجعة أن يتم تعديل المواد الدراسية لهذه المقررات وتقويتها؛ لكي تتوافق مع مخرجات التعلُّم المطلوبة المنصوص عليها. إضافة لذلك، توصي لجنة المراجعة أن تكون أدوات التحليل الإحصائي مثل Excel، Minitab، Stata، وSPSS وغيرها من مجموعة البرمجيات والتي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس مناسبة، وأنَّه يتم دمجها بشكلٍ أكبر في المقررات الدراسية المناسبة؛ من أجل تزويد الطالبات بأدوات لتحليل البيانات لاتخاذ القرارات الصحيحة، وهو جانب حيوي في مجال الصيْرفة والمالية.

4.2 يتبنى البرنامج الأسلوب القائم على المخرجات، حيث توجد هناك مجموعة مُعرَّفة من مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وتستخدم لتوفير إطار عمل لتطوير المنهج الدراسي، وطرق التدريس، وأدوات التقييم المُستخدمة. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة مكتوبة بوضوح، وترتبط بشكل كبير بأهداف البرنامج، التي تهدف إلى تقديم خرِّيجات مناسِبات لسوق العمل. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج تقدِّم توازنًا مناسبًا بين النظرية والممارسة، وبين المعارف والمهارات، وأنَّها مناسبةٌ لمستوى البرنامج.

5.2 مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية موثَّقة في توصيف المقررات، وقد تم ربطها بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج باستخدام خارطة المهارات الخاصة بالمنهج الدراسي، وهي مصفوفة مُستخدمة لتوضيح المحاذاة بين مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة جهد المؤسسة في إعداد مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات إلى مستوى التوصيفات المُستخدمة في المرحلة التجريبية لتأسيس الإطار الوطني للمؤهلات. ولجنة المراجعة تقدِّر النهج القائم على المخرجات للبرنامج، والمحاذاة بين مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات.

6.2 إن إدخال مقرر التدريب العملي (BUS399) في المنهج الدراسي يضيف قيمةً للبرنامج؛ نظرًا لكونه يساعد في تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج من خلال الربط بين النظرية والممارسة، وتعزيز مواصفات الخرِّيجات في الانضمام إلى القوى العاملة. ولكن، ونظرًا لكون مقرر التدريب العملي مقررًا اختياريًّا، فإن لجنة المراجعة ترى أنَّ الطالبات اللاتي لا يدرسن هذا المقرر تكون رؤيتهن محدودة عن مُخرج التعلُّم المطلوب للبرنامج "التعرُّف على وتقييم دوْر وعمليات الأسواق المالية والمؤسسات" مقارنةً بالطالبات اللاتي يدرسنه. ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على البحث في إمكانية إدخال مقرر التدريب العملي بوصفه متطلبًا أساسيًّا. وإضافة لذلك، فقد علِمت لجنة المراجعة من الطالبات ومن الجهات ذات العلاقة أن الفترة التي تقضيها الطالبات المتدربات في موقع العمل تفتقر إلى الاستمرارية؛ نظرًا لحاجتهن لحضور الدروس في الحرم الجامعي خلال هذه الفترة. وهذا يقلل من فاعلية مقرر التدريب العملي بشكلٍ عام. ولذا توصي لجنة المراجعة الجامعة الملكية للبنات بمعالجة هذا الأمر من خلال تحسين التقديم

الحالي للتعلم القائم على العمل، بما في ذلك الإطار الزمني؛ من أجل تحسين خبرات جميع الجهات ذات العلاقة.

7.2 تُستخدم مجموعة واسعة من طرق التعليم والتعلم في تقديم المنهج الدراسي، والتي تتضمن المحاضرات، والتعلم الإلكتروني، والندوات، والمناقشات الجماعية، والامتحانات، والاختبارات القصيرة، وتحليل دراسات الحالة، والدراسة المستقلة. وتشير توصيفات البرنامج والمقررات الدراسية إلى نوع طرق التدريس المُستخدمة في تقديم مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج، وإلى المقررات الدراسية. وقد عبَّرت الطالبات اللاتي قابلتهن لجنة المراجعة عن رضاهن نحو مجموعة طرق التدريس المُستخدمة. وقد تم التحقق من ذلك من خلال فحص ملفات المقررات الدراسية والمقابلات مع أعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ طرق التعليم والتعلم تُمكِّن الطالبات من تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية، وأنَّها تنسجم مع الممارسات العالمية الجيدة.

8.2 هناك سياسة للتقييم تُبيِّن هدف، ومبادئ، وعملية التقييم، إضافة إلى المعايير المستخدمة، والتفاصيل المتعلقة بالتصحيح والتدقيق. وتشمل طرق التقييم المستخدمة التقييمات التكوينية والتجميعية، وهي منصوصٌ عليها بوضوح في توصيفات المقررات الدراسية، حيث تم وضع التفاصيل الخاصة بالتقييم في جدول يُبيِّن نوع التقييم المُستخدم، ومُخرج التعلُّم المطلوب الخاضع للتقييم، والتاريخ المحدد، ومعيار التقييم، ومعايير القياس. كما يتمُّ رفع توصيفات المقررات على خدمة PowerCampus–SelfService، والتي تستطيع الطالبات والموظفون الوصول إليها بسهولة. كما يحتوي "الكُتيِّب الإرشادي للطالب" على جزء خاص بسياسة التقييم والإجراء الخاص به. وتُقدَّم للطالبات تغذية راجعة، كما تُتاح لهن الفرصة لمراجعة أوراقهن الامتحانية وتقديم تظلم على درجاتهن. وقد تأكّد ذلك أثناء المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس، ومع الطالبات أثناء مقابلات الزيارة الميدانية. كما تغطي هذه السياسة قضية الانتحال، ويتوجب على الطالبات تقديم واجباتهن الدراسية عن طريق برنامج Turnitin لكشف الانتحال. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ هناك سياسة تقييم واضحة ومنقولة للطالبات، وتساعد في محاذاة التقييم لمخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات.

9.2 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- يعكس البرنامج رؤية الجامعة ورسالتها في تخريج خرِّيجات لديهن قدرات قيادية وتفكير نقدي، والهدف الأساسي للكلية الذي يتمثل في إعداد طالبات لشغل وظائف احترافية وإدارية فعّالة في عالم الأعمال.
- هناك تدرُّجٌ وتجانسٌ منطقيٌّ عَبر السنوات الدراسية، وتوازنٌ بين النظرية والممارسة.
- هناك مجموعة من مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مرتبطة بشكلٍ وثيق بأهداف البرنامج، وتقدم توازنًا مناسبًا بين النظرية والممارسة، وبين المعارف والمهارات، وتحاذي مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية.
- طُرق التعليم والتعلم تُمكِّن الطالبات من تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية وتتوافق مع الممارسات العالمية الجيدة.
- هناك سياسة تقييم واضحة ومنقولة للطالبات، وتساعد على توافق التقييم مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية.

10.2 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- مراجعة المواد الدراسية وتقويتها في بعض المقررات؛ من أجل تلبية مخرجات التعلُّم المطلوبة المنصوص عليها، على أن تتطابق مع مدة تدريس المقرر ومستواه.
- إدخال أدوات تحليل إحصائي بشكلٍ أكبر في البرنامج؛ لتحليل البيانات لاتخاذ القرارات الصحيحة.
- تغزيز التقديم الحالي للتعلم القائم على العمل، بما في ذلك الإطار الزمني؛ من أجل تحسين خبرات جميع الجهات ذات العلاقة.

11.2 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم.**

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

1.3 سياسة وإجراء القبول منصوصٌ عليهما بشكلٍ واضح في الكُتيِّب الإرشادي للطالب. وتحدد هذه السياسة الوثائق المختلفة والخطوات الواجب على الطالبة المتقدمة القيام بها لإنهاء تسجيلها في البرنامج، بما في ذلك الوثائق المطلوبة من الطالبات المنقولات. كما أن خطوات التسجيل تتوافر عبر شبكة الإنترنت من خلال بوابة Self-Service. وقد تفقَّدت لجنة المراجعة دائرة التسجيل، والتقت مع الموظفين والطالبات، ولاحظت – مع التقدير – أنَّ إجراءات القبول مُوضوعة بشكلٍ جيد ومُنفَّذة بكفاءة. وتتمثل متطلبات القبول حاليًا في الحصول على الحد الأدنى من متطلبات مجلس التعليم العالي، إضافةً إلى الحصول على درجة 5.5 في اختبار الآيلتس (IELTS) للكفاءة في اللغة الإنجليزية، أو الحصول على درجة 513 في اختبار التوفل (TOEFL) التحريري، أو 183 درجة في الاختبار الحاسوبي أو 6.5 في الإنترنت، أو الحصول على درجة 5.5 في اختبار اللغة الإنجليزية للجامعة الملكية للبنات. والطالبات الحاصلات على درجة أقل من هذا المُتطلب يتم إلحاقهن ببرنامج لكفاءة اللغة الإنجليزية ينتهي بحصولهن على شهادة دبلوم في اللغة الإنجليزية تمنحها مؤسسة Edexcel في المملكة المتحدة. وقد شخَّصت الكلية الحاجة إلى تعديل سياسة القبول؛ من أجل إدخال متطلبات الكلية معها، وهو القرار الذي تتفق لجنة المراجعة معها فيه. وتعتقد لجنة المراجعة في ضرورة إعطاء أهمية أكبر لضمان محاذاة متطلبات القبول مع درجة برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية، مع بذل تركيز أكبر على رفع متطلب مقرر الرياضيات؛ لضمان أن تكون الطالبات المقبولات على استعداد لدراسة مقررات الرياضيات والصيْرفة والمالية التي سيدرُسنها خلال البرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة بالإسراع في تعديل متطلبات القبول؛ لتتناسب ومتطلبات البرنامج.

2.3 عند بحث ملف للطالبات المقبولات في البرنامج في السنوات الخمس الماضية، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المتوسط العام لبيانات الطالبات المُلتحقات بالبرنامج مناسبٌ. وخلال الزيارة الميدانية، علِمت لجنة المراجعة أنَّه من المتوقع أن تختار الطالبات تخصصاتهن عند التسجيل من بين البرامج الثلاثة المطروحة وهي: (بكالوريوس العلوم الإدارية في الموارد البشرية، أو

بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية، أو بكالوريوس العلوم الإدارية في إدارة الأعمال الدولية). إلا أنه، وحال كونهن غير متأكدات من ذلك، فيسمح لهن بالالتحاق كطالبات إدارة أعمال عامة في السنتيْن الأولييْن من البرامج، حيث إنهما سنتان دراسيتان تشترك فيها البرامج الثلاثة. وعلاوة على ذلك، فإن تخصص الطالبة غالباً ما يتحدد دون مقابلة الطالبات المتقدمات. ومن ثمَّ تشجع لجنة المراجعة الكلية على أن تبحث في إمكانية مقابلة المتقدمات؛ لتضمن وجود توافق أفضل بين توقعات الطالبات ومعايير دخول البرنامج.

3.3 هناك مخطط تنظيمي واضح للكلية يُبيِّن خطوط المسئولية داخل الكلية، ويرتبط بالهيكل التنظيمي للمؤسسة. ويعقد مجلس القسم ومجلس الكلية اجتماعاتهما بصورة منتظمة؛ لمناقشة القضايا ذات العلاقة والموافقة عليها، مع قيام رئيس القسم بالإشراف على المعايير الأكاديمية وضمان جودة البرنامج. ويرتبط رئيس القسم مباشرة بالعميد وهو المسئول عن الإدارة الفعّالة للبرنامج. ومجلس العمداء والذي يترأسه نائب رئيس الجامعة للشئون الأكاديمية، هو المسئول عن المعايير الأكاديمية على المستوى المؤسسي. وتُستخدم مجموعة من اللجان للمساعدة في إدارة جوانب معينة. وقد كشفت جلسات المقابلة بوضوح عن أن الموظفين والطالبات على بيِّنة بخط المحاسبة، وأنَّ هذا الخط يتناسب مع حجم الكلية ونوع البرنامج. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ هناك خطًّا واضحًا للمحاسبة ومسئوليات معرَّفة على جميع مستويات الهرم الإداري للجامعة.

4.3 يُقدَّم البرنامج من قِبل 14 عضو هيئة تدريس؛ منهم 12 عضوًا يعملون بدوام كامل. كما أنَّ جميع أعضاء هيئة التدريس من حَمَلة شهادة الدكتوراه، وأحدهم بدرجة أستاذ، وستة أعضاء بدرجة أستاذ مشارك، وسبعة بدرجة أستاذ مساعد. أما نسبة عدد الطالبات إلى عدد الموظفين فهي بمعدل 1:10 في البرنامج. ونظرًا لأن أعضاء هيئة التدريس أنفسهم يُدرِّسون في البرامج الثلاثة التي تطرحها الكلية، فإن النسبة العامة بين عدد الموظفين والطلبة تُحسب على أساس 1:29، وهي في رأي لجنة المراجعة، تُعدُّ مناسبة. وتشير دراسة بيانات الموظفين المُقدَّمة للجنة المراجعة إلى أنَّ تخصصاتهم العلمية تتنوع ما بين التخصص في المحاسبة، والصيْرفة الإسلامية، والاقتصاد، والتأمين. غير أنَّ لجنة المراجعة لاحظت في بعض الحالات أن أعضاء هيئة التدريس يُدرِّسون مقررات خارج تخصصهم. كما لاحظت أنَّ العدد المحدود من المقررات الاختيارية التي تطرحها الكلية يتوافق مع العدد المتوفر من أعضاء هيئة التدريس المختصين. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة بخطة التعيين التي وضعتها الكلية لخمس سنوات

تالية . ولذا توصي الجنة بأن تسرع الجامعة الملكية للبنات في تنفيذ هذه الخطة، حيث إنَّ هذا سوف يُمكِّن أعضاء هيئة التدريس من التركيز على تدريس مقررات في مجال تخصصهم، وتسمح بطرح مقررات اختيارية إضافية، وتشجع على القيام بالمزيد من الأبحاث. وتلاحظ لجنة المراجعة من خلال المقابلات التي أجرتها مع الخرِّيجات والطالبات الحاليات أن أعضاء هيئة التدريس ذوو نظرة استباقية، ويعملون وفق سياسة الباب المفتوح، وهم دائما على استعداد لمناقشة القضايا التي تهم الطالبات. ولجنة المراجعة تقدِّر أن أعضاء هيئة التدريس يشعرون بالالتزام نحو عملهم، ويُبدون اهتمامًا بحاجات الطالبات، ويهيِّئون جوًّا من الزمالة.

5.3 هناك إجراءات واضحة لتعيين، وتقييم، وترقية، واستبقاء الموظفين. إذ إنَّ معدل استبقاء الموظفين في الكلية خلال السنوات الدراسية الست الأخيرة هو 79%، كما أن أغلب من غادروا كان عند انتهاء عقود عملهم. توجد هناك عملية تعريف مُطبَّقة لأعضاء هيئة التدريس الجُدُد، وقد تأكد تنفيذ هذه العملية خلال المقابلات أثناء الزيارة الميدانية. وقد درست لجنة المراجعة سياسة الجامعة الملكية للبنات، الخاصة بالموظفين الأكاديميين، ولاحظت اللجنة عدم وجود سياسة نِصاب العمل. وعلاوة على ذلك، ومن خلال المناقشات مع كبار المديرين ومع أعضاء هيئة التدريس، فقد لوحِظ أنَّ نموذج النِّصاب المُستخدم يركز بالدرجة الأساس على العبء التدريسي. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تُعدِّل الجامعة الملكية للبنات نموذج نِصاب العمل المُستخدَم، وتطوِّر سياسة نِصاب عمل تعكس الواجبات التدريسية، والبحثية، ومشاركة المجتمع والواجبات الإدارية الأخرى. وأنَّ هذا سوف يعزِّز تطوير واستبقاء أعضاء هيئة التدريس الحاليين، ويستقطب موظفين جُدُدًا.

6.3 هناك نظام إدارة معلومات كفوء مُطبَّق لدعم العملية الإدارية، ويُقدم تقارير مناسبة على جميع مستويات الإدارة؛ لاتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال، يتلقى العميد تقارير دورية عن التحاق الطالبات، وعند الحاجة، يتلقى تقارير عن حضور الطالبات، والطالبات المعرّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ معظم تحليل البيانات يتم على مستوى الكلية، كما هو واضح من تقرير التقييم الذاتي والوثائق المسانِدة المُقدَّمة. وعلاوة على ذلك، فإن المزايا الكامنة المتوفرة في نظام إدارة المعلومات لم تتم الاستفادة منها بشكلٍ كامل بعد. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يستفيد القسم كثيرًا وإلى أقصى حدٍّ من نظام إدارة معلوماته لاتخاذ المزيد من القرارات الواعية، كتحليل دفعات الطالبات لكل برنامج.

7.3 هناك إجراءات كافية مُطبَّقة لضمان أمن معلومات الطالبات. وتُستخدم قوائم الدرجات التي يتمُّ إعدادها في مكتب المُسجِّل من قِبل أعضاء هيئة التدريس؛ لتسجيل الدرجات، كما أنَّ هناك تدقيقًا يقوم به مكتب المُسجِّل قبل إعلان هذه الدرجات. وتتم مراجعة كشوفات درجات الخرِّيجات من قِبل العميد والمُسجِّل؛ لتلافي أي اختلافات في هذه الدرجات. ويحتفظ مكتب المُسجِّل بنُسخٍ إلكترونية، وأخرى ورقية من درجات الطالبات. كما يتمُّ حفظ هذه النسخ في مكانٍ آمنٍ مع إمكانية دخول محدودة. وقد شعرت لجنة المراجعة بالرضا عن الإجراءات المستخدمة في رصد درجات الطالبات، والإجراءات المستخدمة في تصحيح الدرجة عند الحاجة.

8.3 تفقَّدت لجنة المراجعة مرافق المؤسسة، ولاحظت أن لدى الجامعة الملكية للبنات مرافق جيدة لدعم خبرات التعلم للطالبات من حيث الصفوف الدراسية، وقاعات التدريس، وأماكن للمذاكرة، والمختبرات. كما توفِّر الجامعي سكنً جامعيًّا داخل الحرم الجامعي للطالبات المغتربات، والذي عبَّرت الطالبات اللاتي قابلتهن لجنة المراجعة عن رضاهن عنه. كما يُتاح للطالبات استخدام قاعة التمارين الرياضية، وحوض للسباحة والذي يُقدِّم أيضًا حصصًا تدريبية وفق جدول مسبق وبأقل تكلفة. ولجنة المراجعة تقدِّر المرافق الجيدة المُتاحة للطالبات. وقد قامت لجنة المراجعة بزيارة المكتبة ولاحظت أنَّه، وعلى الرغم من أن مقتنيات المكتبة كافية لدعم مقررات البرنامج بشكلٍ عام، فإن عدد وتنوع المجلات والكتب بنوعيهما الورقي والإلكتروني، بحاجة للتعزيز لدعم الحاجات البحثية لكلٍّ من الطالبات وأعضاء هيئة التدريس.

9.3 بشكلٍ عام، البُنية التحتية لتقنية المعلومات المتوفرة للطالبات كافية، إلا أنَّ أجهزة الحاسوب الموجودة في مختبرات الحاسوب قديمة، ولا تتيح استخدام أحدث البرمجيات، كحُزم التحليل الإحصائي، مثل SPSS. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الطالبات يُفضِّلن استخدام أجهزة الحاسوب المحمولة الخاصة بهن بدلاً من أجهزة الحاسوب المكتبية المتوفرة؛ لأنَّ الأخيرة بطيئة وغير فعَّالة. ولذا توصي لجنة المراجعة الجامعة الملكية للبنات بأن تراجع بشكل أكثر بُنيتها التحتية الخاصة بتقنية المعلومات (كلٌّ من الأجهزة والبرمجيات)؛ لتضمن حداثتها وكفاءتها.

10.3 هناك عدد من آليات المتابعة المُستخدمة لمراقبة مدى الاستفادة من المصادر. ويتحقق هذا بالدرجة الأساس من خلال خدمة PowerCampus–SelfService، ويتم إعداد تقارير

استخدام شهرية من قِبل إدارة المكتبة ولجنة التعلم الإلكتروني والتي تُستخدم فيما بعد لاتخاذ بعض القرارات.

11.3 الدعم المُقدَّم للطالبات فيما يتعلق بالمكتبة، ومختبرات الحاسوب، والمصادر الإلكترونية، وهي مشتركة في عموم المؤسسة، يتم على يد موظفين إداريين مُكرَّسين لهذا الغرض، والذين يتبنون الفلسفة نفسها التي تتمحور حول الطالبة، ويتبناها أعضاء هيئة التدريس. وكان هذا واضحًا في المقابلات الرسمية وغير الرسمية التي أُجريت مع الطالبات. وترى لجنة المراجعة أنَّ نوع ومستوى الدعم المُقدَّم للطالبات مناسبٌ.

12.3 يُنفَّذ البرنامج التعريفي للطالبات في بداية الفصل الدراسي في كل سنة دراسية، حيث تتسلم الطالبات "الكُتيِّب الإرشادي للطالب" الخاص بالجامعة الملكية للبنات. وتحضر الطالبات الجُددُ جلسات إضافية تعقدها الكلية لتعريفهن بالقواعد والضوابط الخاصة بالكلية. كما تُزوَّد الطالبات بالكُتيِّب الإرشادي للبرنامج. وقد تأكدت العملية التعريفية من جلسات التغذية الراجعة مع الطالبات، والتي أُجريت أثناء الزيارة الميدانية. ولجنة المراجعة تقدِّر الترتيب الذي وضعته المؤسسة والكلية لتقديم التعريف اللازم للطالبات الجُدُد.

13.3 يتم توزيع الطالبات على مُرشد أكاديمي يتابع تقدمهن أثناء فترة دراستهن. كما يتم تشخيص الطالبات المُعرَّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي من خلال تقرير مُسْتَخرجٍ من نتائج التقييمات التي تُرسل ليناقشها رئيس القسم والعميد. كما يُبلَّغ المرشدون الأكاديميون عن طريق خدمة PowerCampus–SelfService إذا ما كانت أي طالبة من الطالبات الخاضعات لإرشادهم الأكاديمي تحت الملاحظة، كما يُطلب من الطالبات الخاضعات للملاحظة الالتقاء بمرشدهن الأكاديمي رسميًّا، حيث تتم مناقشة خطة عامة والتوقيع عليها من قِبل الطالبات. وقد أكدت الطالبات اللاتي تمت مقابلتهن أنَّ أعضاء هيئة التدريس يقدِّمون مستوى عاليًا من الدعم؛ لإرشاد الطالبات المُعرّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي. ولجنة المراجعة تقدِّر مستوى الدعم والإرشاد المُقدَّميْن للطالبات المُعرضات لخطر الإخفاق الأكاديمي من قِبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين.

14.3 هناك بيئة قابلة للنمو تساعد على توسيع خبرة التعلُّم لدى الطالبات. ويتحقق هذا من خلال المناقشات غير الرسمية بين الطالبات وأعضاء هيئة التدريس، كما تتوفر أماكن للمناقشة

والمذاكرة الجماعية بالإضافة إلى أماكن للمذاكرة الفردية، وطرح الفعاليات الإضافية المُصاحبة للمنهج الدراسي كورش العمل، والمؤتمرات، والرحلات الميدانية، إضافة إلى إتاحة الفرص للطالبات للقيام برحلات تعليمية خارج البحرين. ولجنة المراجعة تُقدِّر أنَّ الجامعة الملكية للبنات توفر لطالباتها بيئة تعلُّم تشجع على إثراء خبرتهن التعليمية.

15.3 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك عملية قبول فعَّالة ويمكن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بها بسهولة.
- هناك خط واضح للمحاسبة، ومسئوليات مُعرَّفة على جميع مستويات الهرم الإداري للجامعة.
- أعضاء هيئة التدريس ملتزمون نحو عملهم، ويولون اهتماما بحاجة الطالبات، ويعملون على تهيئة جو من الزمالة.
- هناك نظام فعَّال لإدارة المعلومات مُطبَّق وقادر على توفير مجموعة واسعة من التقارير على جميع مستويات الإدارة لاتخاذ القرارات.
- الجامعة الملكية للبنات لديها مرافق جيدة لدعم خبرات تعلم الطالبات.
- هناك ترتيبات فعّالة، على مستوى المؤسسة والكلية، لتعريف الطالبات الجدد.
- يُقدَّم دعم عالي المستوى للطالبات المُعرّضات لخطر الإخفاق الأكاديمي من قِبل أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين.
- هناك بيئة قابلة للنمو، وتشجع على إثراء خبرات التعلُّم لدى الطالبات.

16.3 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- أن تُسرع في مراجعتها لمتطلبات القبول؛ لكي توائمها مع حاجات البرنامج، وأن تولي تركيزًا أكبر على الرياضيات.

- أن تُشرع في تنفيذ خطة التعيين لمدة خمس سنوات تالية؛ لتمكين أعضاء هيئة التدريس من التركيز على تدريس المقررات في مجال تخصصهم، بما يسمح بإضافة مقررات اختيارية إضافية، ويشجع على المزيد من عمل الأبحاث.

- تعديل سياسة نِصاب العمل؛ لتعكس واجبات التدريس، والبحث، ومشاركة المجتمع والواجبات الإدارية الأخرى.
- مراجعة البُنية التحتية الحالية لتقنية المعلومات (كل من أجهزة الحاسوب والبرمجيات)؛ للمزيد من تعزيز خبرات تعلم الطالبات.
- تعزيز عدد وتنوع الكتب والمجلات في المكتبة لدعم أبحاث كلٍّ من الطالبات وأعضاء هيئة التدريس.

17.3 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين

الخرِّيجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

1.4 هناك مجموعة من مواصفات الخرِّيجين المنصوص عليها بوضوح، ومنشورة في "الكُتيِّب الإرشادي للطالب" والخاص بالجامعة الملكية للبنات. وهذه المواصفات مُدمجة في أهداف البرنامج ومخرجات التعلُّم المطلوبة، وتحققها مؤكَّدٌ من خلال ضمان جودة وموثوقية أدوات التقييم المُستخدمة. وقد أظهرت المناقشات مع الخرِّيجات أنهن يتمتعن بقدرات قيادية، وقدرة على التفكير النقدي والمناظرة باستخدام النقاشات المنطقية، وفوق ذلك، لديهن رغبة قوية للتعلم المستمر، وكلها عناصر رئيسة في مواصفات الخرِّيجين المنصوص عليها لدى الجامعة الملكية للبنات. ولجنة المراجعة تقدِّر أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج مُنعكسة في مواصفات الخرِّيجات، وأن مواصفات خرِّيجات برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية تُمكنهن من المنافسة في سوق العمل.

2.4 لقد تم تصميم برنامج الدرجة الجامعية الأولية في بداية الأمر بالتعاون مع جامعة ماك جل (McGill University) في كندا. وقد مرَّ برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية بعدَّة تعديلات بناءً على متطلبات مجلس التعليم العالي. ومؤخرًا، ونتيجة لمذكرات التفاهم الجديدة الموقعة، قامت الجامعة الملكية للبنات بمحاولات لإجراء مقارنة مرجعية للبرنامج مع مؤسسات عالمية أخرى. وقد تأكد ذلك خلال المقابلات التي جرت أثناء الزيارة الميدانية مع كبار الموظفين وأعضاء هيئة التدريس. وتشمل هذه المحاولات تقييم البرنامج من قِبل كلية روشيل لإدارة الأعمال (Ecole Superieure de Commerce de La Rochelle) في فرنسا، ومقررات دراسية من جامعة ويست فرجينيا (West Virginia University) في الولايات المتحدة. وقد تم تعديل عدد الساعات المعتمدة وزيادتها من 120 ساعة إلى 132 ساعة لإثراء المقررات الدراسية المطروحة، وضمان تلبية برنامج بكالوريوس إدارة الأعمال في الصيْرفة والمالية للشروط والمعايير العالمية. ومؤخرًا، قامت الجامعة الملكية للبنات بتطوير وإقرار سياسة رسمية للمقارنة المرجعية ستحكم جميع أنشطة المقارنة المرجعية المستقبلية. ولذا توصي لجنة

المراجعة الجامعة الملكية للبنات بأن تُسرع في تنفيذ سياسة المقارنة المرجعية التي تم تطويرها مؤخرًا.

3.4 لقد قامت الجامعة الملكية للبنات بنشر سياسة تقييم تمت كتابتها في العام الدراسي 2012-2013، ثمَّ عُدِّلت في العام الدراسي 2013-2014. ويستخدم أعضاء هيئة التدريس هذه السياسة بوصفها نقطةً مرجعية لتطوير أدواتهم التقييمية. وهذه الأدوات محددة بشكلٍ واضح في توصيفات المقررات الدراسية والموجودة ضمن ملفات المقررات، وهي متاحة على PowerCampus-SelfService؛ لتكون في متناول الطالبات. كما تُناقش توصيفات المقررات الدراسية مع الطالبات خلال الدروس الأولى من المقرر. وقد أكدت الطالبات ذلك في المقابلات التي جرت أثناء الزيارة الميدانية. كما أنَّ العميد، ورئيس القسم ولجان التدريس والتعلم مسئولون عن ضمان الالتزام بسياسة وإجراءات التقييم وتطبيقها بشكلٍ مُنسَّق من قِبل أعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تقدِّر أن هناك سياسة تقييم صريحة وإجراءات مُلتزَم بها ومُطبقَّة بشكل مُنسَّق.

4.4 هناك آلية رسمية لضمان توافق سياسة التقييم مع مخرجات التعلُّم المطلوبة. وتشير الأدوات التقييمية المنصوص عليها في توصيفات المقررات الدراسية بدِقة إلى مخرجات التعلُّم المطلوبة التي تنوي تقييمها. وعلاوة على ذلك، يقوم أعضاء هيئة التدريس بمناقشة محتوى المقرر الدراسي، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، وطرق التقييم المستخدمة مع رئيس القسم. وتتم مناقشة نتائج التقييم في مجلس القسم؛ لضمان تحقيق الطالبات مخرجات التعلُّم المُستهدفة. ويقوم عضو هيئة التدريس بإعداد تقرير لتقييم مدى ملاءمة طرق التقييم المستخدمة في تقرير "الرأي الشخصي لعضو هيئة التدريس" يقترح فيه إجراء تغييرٍ في أداة التقييم إن دعت الحاجة. ولجنة المراجعة تقدِّر الخطوات المُتخذة من قِبل المؤسسة؛ لضمان توافق التقييم مع مخرجات التعلُّم المطلوبة.

5.4 يقوم المصحح الثاني بالتدقيق الداخلي لتقييم التصحيح، والتحقق من صحته. وإضافة لذلك، تتم مراجعة جميع طرق التقييم والأجوبة النموذجية والموافقة عليها من قِبل رئيس القسم. وخلال الزيارة الميدانية، أُبلِغت لجنة المراجعة أن وحدة ضمان الجودة والاعتماد بدأت مؤخرًا بتدقيق ملفات المقررات الدراسية لتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، الالتزام بسياسة التقييم.

6.4 يتم التدقيق الخارجي على عيِّنة من المقررات الدراسية على يد مُدققين خارجيين مزودين بتوصيفات هذه المقررات، وورقة إجابة نموذجية للامتحان، ومعايير وضع الدرجات، ومعايير عامة لوضع الدرجات وفقًا لسياسة التقييم؛ من أجل مراجعة ملفات المقررات، وتقديم تعليقات تتم مناقشتها في اجتماعات مجلس الكلية. وهذه العملية تخدم ضمان المعايير الأكاديمية للطالبات، وتقدِّم طريقة لتحسين المقررات، وتجعل الجامعة الملكية للبنات في محاذاة مع الجامعات الأخرى. ولجنة المراجعة تشجِّع المؤسسة على توسيع عمليتها الخاصة بالتدقيق الخارجي؛ لتضمن أن جميع مقرراتها الدراسية تخضع للتدقيق بشكلٍ دوريٍّ.

7.4 تفحَّصت لجنة المراجعة عيِّنة من أعمال الطالبات التي خضعت للتقييم، ووجدت أن مخرجات التعلُّم المطلوبة للوحدات الدراسية تُرشد بشكلٍ مناسب خبرات التعلُّم وواجبات التقييم. وعلاوة على ذلك، وجدت لجنة المراجعة أنَّ مستوى إنجازات الطالبات على العموم مناسبٌ. ومع ذلك، فقد لاحظت اللجنة أن بعض أدوات التقييم يمكن تحسينها أكثر؛ لتضمن ملاءمتها لتقييم مخرجات التعلُّم المطلوبة ومستوى المقرر (BUS 211, BUS 212, BUS 325, and BUS 411). وتوصي لجنة المراجعة بأن تقوم الجامعة الملكية للبنات بتعديل عملية التدقيق الداخلي، وتقوية عملية التدقيق الخارجي؛ لكي تضمن أنَّ جميع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات تخضع للتقييم، وأنَّ التقييم مناسبٌ لمستوى المقرر.

8.4 تشير توصيفات البرنامج والمقررات الدراسية، إضافة إلى العيّنة المُقدَّمة من أعمال الطالبات التي خضعت للتقييم، وعلى وجه الخصوص المشروعات البحثية المقدمة من الطالبات، وتقارير التدريب العملي، إلى أن مستوى الإنجاز، وبشكلٍ عام، في مستوى مناسب، ويلبي أهداف ومخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة الآليات المختلفة كمناقشة توزيع الدرجات خلال اجتماعات مجلس القسم، والمناقشات مع رئيس القسم والعميد، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي التي تقوم بها وحدة ضمان الجودة والاعتماد؛ لضمان أن المعايير الأكاديمية للطالبات قد تحققت. وقد أظهرت المقابلات مع الخرِّيجات، والمناقشات مع أرباب العمل، ومشرفي الطالبات المتدربات أن مستويات إنجاز خرِّيجات الجامعة الملكية للبنات مماثلة لطالبات من جامعات محلية. كما تلاحظ لجنة المراجعة أيضًا أنَّ هناك أدلة على أن مستويات إنجاز الخرِّيجات مماثل عالميًّا من خلال قبول الخرِّيجات في برامج الدراسات العليا.

9.4 تخرَّجت خمس دفعات من الطالبات في برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية. وتُظهِر البيانات المُقدَّمة لأعضاء لجنة المراجعة أن نسبة عدد الطالبات المقبولات إلى عدد الطالبات الخرِّيجات الناجحات هي83.33%، 97.5% و73.77% للأعوام الدراسية 2006-2007، و2007-2008، و2008-2009 على التوالي، مع وجود 10 طالبات من العام الدراسي 2008-2009 ما زلن يدرسن للحصول على الدرجة. إضافةً لذلك، تتراوح نسبة الاستبقاء بين 83% إلى 100%. وقد بدأت الجامعة الملكية للبنات مؤخرًا في متابعة خريجاتها، وتتم هذه المتابعة على مستوى الكلية. ومن مجموع كل الخرِّيجات، تمكنت الكليّة من متابعة 77 طالبة. وتشير البيانات المُقدَّمة إلى أن 55% من الخرِّيجات قد تم توظيفهن، و8% منهن ما زلن يواصلن دراستهن العليا. كما لم تُقدَّم معلومات واضحة عن بقية الخرِّيجات. ولجنة المراجعة توصي الجامعة الملكية للبنات بتطوير آلية رسمية لتحسين نظامها الخاص بمتابعة الخرِّيجات وجمع البيانات عنهن، على مستوى الكلية والبرنامج على السواء، واستخدام النتائج لإثراء عملية اتخاذ القرارات.

10.4 يُقدَّم التدرب العملي باعتباره مقررًا اختياريًّا (BUS399) كما أنه يلقى قبولاً حسنًا لدى الطالبات إذ تسجِّل غالبيتهن أنفسهن للحضور في هذا المقرر. كما أنَّ هناك وثيقة لسياسة واضحة وإجراء يحكم تنفيذ هذا المقرر ولها انعكاس في توصيف المقرر. كما يتم تعيين موجِّه أكاديمي، وآخر من مؤسسة التدريب؛ من أجل تسهيل عملية التعلُّم وهما مسئولان عن تقييم الطالبات. كما يستند تقييم الطالبة على تقرير التدريب العملي الذي يتم عرضه من قِبل الطالبة أمام لجنة. وعلى الرغم من ذلك، وكما ورد في المؤشر رقم 1، فإن لجنة المراجعة توصي الجامعة بتعديل الفترة الزمنية للتدريب العملي من أجل تعزيز خبرات جميع الجهات ذات العلاقة.

11.4 مشروع التخرج في إدارة الأعمال (BUS400)، من مُتطلَّبات الكلية، ويُمثل ثلاث ساعات معتمدة من مجموع الـ132 ساعة معتمدة المطلوبة لإكمال البرنامج. وتُزوَّد الطالبات بكُتيِّب إرشادي عن مشروع التخرج، والذي يحدد قواعد ومسئوليات كلٍّ من الطالبة والمشرف. ويُقدِّم المشرفون تقارير أسبوعية يتم تجميعها وتقديمها من قِبل منسِّق المقرر إلى العميد من أجل التوجيه والرصد. ويناقش كلٌّ من العميد، والمُنسِّق، والمشرف المعني أي قضايا تتعلق بالمقرر ويعملون على حلها. ويتم تشكيل لجنة تضم المشرفَ، ومُمتحِنًا داخليًّا وآخر خارجيًّا لقياس

وتقييم المشروعات. ولجنة المراجعة تقدِّر أنَّ إجراءات المراقبة والإشراف على مشروعات التخرج منصوص عليها بوضوح، وتُدار بكفاءة وأنَّ هذه المشروعات تربط بين النظرية والممارسة.

12.4 هناك لجنة استشارية على مستوى الكلية مسئولة عن جميع برامج البكالوريوس المطروحة فيها. ولهذه اللجنة تفويض واضح موافقٌ عليه من مجلس الأمناء، وقد قامت الكلية مؤخرًا بتطوير سياسة اللجنة الاستشارية للكلية. ويترأس هذه اللجنة عميد الكلية وتضم في عضويتها كبار أعضاء هيئة التدريس وخبراء من قِطاع الصيْرفة، ورواد الأعمال، والمتخصصين في الصناعة والمجال الأكاديمي. وبعد دراسة تشكيل اللجنة وتخصصات الأعضاء، توصي لجنة المراجعة بتعديل تشكيل اللجنة الاستشارية لتعبِّر عن البرامج الثلاثة ذات الصلة بإدارة الأعمال في الجامعة الملكية للبنات، وأن تضمن استقلالية الأعضاء من خلال شروط محددة للعضوية.

13.4 التقت لجنة المراجعة بممثلين عن الخرِّيجات، وأرباب العمل، ومشرفي التدريب العملي، وأعضاء في اللجنة الاستشارية. وخلال المناقشات، عبَّروا جميعهم عن رضاهم الكبير عن جودة البرنامج وخرِّيجاته. وذكروا أن خرِّيجات البرنامج يُلبين حاجات وتوقعات سوق العمل. وبتحديد أكثر، أظهرت المناقشات مع أرباب العمل رضاهم عن معارف وأخلاقيات العمل التي اكتسبتها خرِّيجات الجامعة الملكية للبنات. ولجنة المراجعة تقدِّر الرضا الكبير لأرباب العمل عن خرِّيجات البرنامج.

14.4 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- مواصفات الخرِّيجات منصوص عليها بوضوح، ولها انعكاس في أهداف وغايات البرنامج، وتُمكِّن الخرِّيجات من المنافسة في سوق العمل.
- هناك سياسات تقييم صريحة وإجراءات يتم الالتزام بها وتطبيقها بشكلٍ مُنسَّق.
- هناك آليات داخلية وخارجية؛ لضمان تحقيق المعايير الأكاديمية للطالبات.
- إجراءات المراقبة والإشراف على المشروعات المُقدَّمة منصوص عليها بشكلٍ واضح وتُدار بكفاءة، وأن المشروعات تربط بين النظرية والممارسة.
- يشعر أرباب العمل برضا عالٍ عن جودة الخرِّيجات.

15.4 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على الكلية القيام بما يلي:

- تُسرع في تنفيذ سياسة المقارنة المرجعية المُعدَّة مؤخرًا.
- تعدِّل عملية التدقيق الداخلي وتُقوّي عملية التدقيق الخارجي؛ لكي تضمن أن جميع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات تخضع للتقييم، وأن التقييم على مستوى المقرر مناسبٌ.
- تُطوِّر آلية رسمية لتحسين نظام متابعة الخرِّيجات وجمع البيانات على مستوى الكلية والبرنامج، وتستفيد من النتائج في إثراء عملية اتخاذ القرارات.
- تعدل تشكيل اللجنة الاستشارية لتعبِّر عن البرامج الثلاثة ذات الصلة بإدارة الأعمال، وتضمن استقلالية الأعضاء من خلال شروط محددة للعضوية.

16.4 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخرِّيجين**.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

1.5 تُحفظ وثائق الجامعة من خلال سجل مركزي يُطلق عليه: "قسم السجلات"، وتديره وحدة ضمان الجودة والاعتماد. كما يمكن تطوير السياسات والإجراءات تدريجيًّا من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى، أو تصاعديًّا من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى. ومجلس الجامعة هو المسئول عن الموافقة النهائية على جميع السياسات الأكاديمية. وقد طوَّرت الجامعة الملكية للبنات إرشادات للحوكمة وإدارة الجودة؛ تبيِّن الخطوط العامة للتنظيم والعمليات الداخلية للمؤسسة إلى جانب علاقتها بالجهات الخارجية. وبعد دراسة الوثائق المُقدَّمة، لاحظت لجنة المراجعة أن السياسات – وبشكلٍ عام – مُطبَّقة بصورة منسَّقة. وقد أشارت المناقشات مع الموظفين إلى أنهم على معرفة بالسياسات، والإجراءات والضوابط. ولجنة المراجعة تقدِّر أن هناك سياسات، وإجراءات، وضوابط واضحة معروفة لدى الموظفين، وهي مُطبَّقة بصورة منسَّقة.

2.5 يُدار البرنامج من قِبل قسم العلوم المصرفية والمالية، والذي يرأسه رئيس قسم يرتبط مباشرة بالعميد. كما أنَّ هناك توصيفًا وظيفيًّا لوظيفية كل عضو هيئة تدريس وفقًا لرُتبهم، كالعميد مثلا ورؤساء الأقسام. ويجتمع رئيس القسم بالعميد بشكلٍ منتظم، وهناك اجتماعات منتظمة لمجلس القسم ومجلس الكلية، حيث تتم مناقشة كافة القضايا ذات العلاقة والموافقة عليها، كما يتم رفعها للحصول على مزيد من الموافقات عند الحاجة. وهذه العمليات كلها مُشار إليها في إرشادات الحوكمة وإدارة الجودة. أما اللجان الموجودة على مستوى الكلية فهي أيضًا تدعم إدارة البرنامج. وتشير المقابلات مع العميد، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس إلى المسئوليات والواجبات التي يتم تنفيذها عَبر قنوات متنوعة كاجتماعات مجلس القسم، واجتماعات مجلس الكلية، واللجان الموجودة في الجامعة وفي الكلية. ولجنة المراجعة تُقرُّ أنَّ قيادة البرنامج فعّالة ومسئولة.

3.5 تُقدِّم إرشادات الحوكمة وإدارة الجودة وصفًا عامًّا لعمليات ضمان الجودة المُطبَّقة في الكلية. ويتحقق ضمان الجامعة الملكية للبنات لجودة البرامج من خلال قنوات متنوعة كالمراجعة

السنوية والموافقة على المقررات وتوصيفاتها، ومراجعة الأوراق الامتحانية والموافقة عليها. أما جودة التعلُّم وطرق التدريس المُستخدمة فتتحقق من خلال الملاحظة داخل الصف؛ والتي يقوم بها رئيس القسم، أو العميد أو نائب الرئيس للشئون الأكاديمية، إضافة إلى تقييم المقرر الدراسي وعضو هيئة التدريس والذي تقوم به الطالبات في نهاية الفصل الدراسي. وقد دُعِم ذلك من خلال المقابلات التي أُجريت مع العميد، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، ورئيس القسم، وأعضاء هيئة التدريس والطالبات. ووحدة ضمان الجودة والاعتماد هي المسئولة عن محتوى المقررات الدراسية بالتعاون مع الكلية. وتعكف المؤسسة حاليًا على تطوير إطار عمل مستقل لضمان الجودة الأكاديمية. وقد تأكَّدت لجنة المراجعة من وجود نظام واضح وفعَّال؛ لضمان الجودة وهو مُطبَّق ويخضع للتقييم في عموم الكلية.

4.5 تم عقد عدد من ورش عمل بناء القدرات في الجامعة الملكية للبنات؛ من أجل تعريف الموظفين بأدوارهم ومسئولياتهم بشكلٍ عام، وما يتعلق بضمان الجودة بشكلٍ خاص. إلى جانب وجود الإرشادات الخاصة بالحوكمة، وإدارة الجودة، والتوصيفات الوظيفية الواضحة التي مكَّنت الموظفين من فهم سياسات ضمان الجودة والتقيُّد بها. وقد أظهر الموظفون الذين قابلتهم لجنة المراجعة فهمًا والتزامًا عاليًا لأدوارهم ومسئولياتهم، وهو ما تقدِّره لجنة المراجعة.

5.5 هناك إجراءات رسمية لتطوير البرامج الجديدة. حيث تم مؤخرًا تعديل سياسة تطوير البرامج الجديدة والموافقة عليها؛ لضمان أن تكون البرامج الجديدة مستندة على أدلة عن حاجة سوق العمل، أو حاجة اجتماعية، وأن يكون تصميم البرنامج مُحاذيًا لمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. كما يتم تطوير البرامج الجديدة باستخدام نماذج مجلس التعليم العالي، حيث يتم تعيين فريق من الكلية لتطوير مقترح البرنامج الجديد. كما تتمُّ مُناقشة المقترح مع مواصفات المقررات الدراسية، وتتم الموافقة عليه في مجلس القسم، ثم يُرسَل إلى اللجان الدائمة ذات العلاقة، ومن ثم إلى مجلس الجامعة، ثمَّ يُقدَّم بعدها لمجلس الأمناء لإقراره.

6.5 يُجْرَى نوعان من المراجعات؛ لضمان جودة البرنامج المطروح. حيث تُجْرَى مراجعة للمقررات الدراسية، ومحتوياتها، والكتب الدراسية والمصادر المستخدمة سنويًّا؛ لضمان حداثة البرنامج. وبالإضافة لذلك، فهناك سياسة للمراجعة الدورية للبرنامج تُجْرَى كل أربع سنوات على الأقل. والهدف من هذه المراجعة هو ضمان حداثة البرنامج، وتشخيص جوانب التحسين. وقد شاهدت

لجنة المراجعة أدلة على أن هذه المراجعات تتمُّ، وقد قامت الجامعة الملكية للبنات مؤخرًا بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم مع مؤسسات تعليم عالٍ لدعم الجامعة في مراجعاتها الدورية. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ المراجعة الداخلية الدورية قد ساعدت في تشخيص جوانب التحسين في المقررات، من خلال إجراء تغييرات في المتطلبات السابقة لبعض المقررات. وعلاوة على ذلك، فقد انضمَّت الجامعة الملكية للبنات في السنوات الدراسية 2011–2013، إلى المرحلة التجريبية لتطبيق الإطار الوطني للمؤهلات. وقد نتج عن ذلك مقايسة برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية بمواصفات الإطار الوطني للمؤهلات، والذي نتجت عنه تغييرات في مخرجات التعلُّم المطلوبة، وإستراتيجية التقييم، وطرق التعليم والتعلُّم. وتلاحظ لجنة المراجعة بوضوح المقررات مثل (BUS405)، حيث تم تغيير توصيف المقرر بناءً على متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات. ولجنة المراجعة تقدِّر جهود الجامعة في مراجعة برامجها المطروحة.

7.5 تقوم الجامعة الملكية للبنات بجمع تغذية راجعة مُنظمة من طالباتها من خلال تقييم المقررات في نهاية الفصل الدراسي، وتقييم أعضاء هيئة التدريس لجميع المقررات، كما يتمُّ تجميع نتائج هذه التغذية لإثراء عملية اتخاذ القرارات. وقد عبَّرت الطالبات اللاتي تمت مقابلتهن عن رضاهن نحو هذه العملية ونتائجها. وقد تم تطوير وتنفيذ استطلاع رأي الطلبة عند تخرجهم، حيث قامت الجامعة بتنفيذه لأول مرة في شهر نوفمبر 2013. وقاد ذلك لمناقشة المقررات الدراسية مثل المقررات الحرة في الآداب باعتبارها متطلبًا من متطلبات مهارات التوظيف، والتفكير، إضافةً إلى جمع أو تعديل مقرر ريادة الأعمال، الذي تطرحه الكلية. كما يتم تحصيل التغذية الراجعة من أرباب العمل رسميًّا من خلال اللجنة الاستشارية في الكلية، وبشكلٍ غير رسمي من خلال المناقشات مع أرباب العمل ومشرفي التدريب العملي في مناسبات مختلفة. كما يجري حاليًا تطوير استطلاع لأرباب العمل. ولذا توصي لجنة المراجعة بالإسراع في تطوير وتنفيذ هذا الاستطلاع.

8.5 هناك سياسة رسمية وإجراء للتطوير المهني للموظفين الأكاديميين. كما يُقدَّم الدعم لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات عندما تكون لديهم ورقة بحثية لتقديمها. ولكن، وخلال الزيارة الميدانية، علِمت لجنة المراجعة أنَّ عملية الموافقة على هذا الأمر طويلة؛ ولجنة المراجعة تشجع المؤسسة على معالجة هذا الأمر. وعلى الرغم من وجود أدلة على التطوير المهني

الرسمي فيما يتعلق بالتدريس والأبحاث، فإن لجنة المراجعة ترى أنَّ عملية تطوير الموظفين فيما يتعلق بالأنشطة البحثية (بما فيها الوقت، والدعم، والتمويل) يجب أن تخضع للمراجعة؛ لتعزيز البحث العلمي لأعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالنشر. وإضافة لذلك، فعلى الكلية أن تُطوِّر إطار عمل لبناء القدرات لجميع موظفيها، وربط التطوير المهني المستمر للموظفين بنظام تقييمهم.

9.5 تلاحظ لجنة المراجعة وجود عملية لضمان صِلة البرنامج من خلال البيانات التي تتلقاها من اللجنة الاستشارية، ومن التغذية الراجعة غير الرسمية التي تتلقاها من الشركات التي يتم التدريب العملي فيها. ومع ذلك، فإن اللجنة تقترح أن يكون هذا الأمر في إطار رسمي؛ لينسجم، وبشكل خاص، مع السياسة الجديدة التي تبنَّتها الجامعة لتحسين وتعديل البرنامج.

10.5 في معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات، وإجراءات، وضوابط واضحة معروفة لدى الموظفين، ومُطبَّقة بشكلٍ مُنسَّق.
- قيادة البرنامج فعَّالة ومسئولة.
- هناك نظام واضح لضمان الجودة مُنفَّذٌ، ومُراقَبٌ، ويخضع للتقييم على مستوى الكلية.
- لدى الموظفين فهمٌ واضحٌ لنظام الجودة الداخلية ولأدوارهم ومسئولياتهم.
- هناك آلية رسمية لمراجعة البرنامج سنوياً ودورياً.

11.5 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على الكلية القيام بما يلي:

- تُسرع في تطوير وتنفيذ استطلاع أرباب العمل.
- تُراجع عملية تطوير الموظفين فيما يتعلق بالأنشطة البحثية.
- تُطوِّر إطار عمل لبناء القدرات لدى جميع الموظفين، وتربط التطوير المهني المستمر للموظفين بنظام تقييمهم.

12.5 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

6. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

إن برنامج بكالوريوس العلوم الإدارية في الدراسات المالية والمصرفية الذي تطرحه كلية العلوم الإدارية والمالية بالجامعة الملكية للبنات جدير بالثقة.